



الموضوع : تعميم الاتفاقية الإطارية لمنتجات الطابعات والماسحات والأحبار.

تعميم لكافة الجهات الحكومية والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣ هـ القاضي في البند (أولاً) بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفي البند (عاشراً) تكون الجهة المختصة بالشراء الموحد الواردة في النظام هي هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإشارةً إلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة عشرة) من النظام المتضمنة اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقيات إطارية، وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها وعلى ما تضمنته الاتفاقيات الإطارية من بنود من خلال البوابة.

وإشارةً إلى ما تضمنته المادة (الخامسة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي نصت على الآتي:

(١) لايجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقية الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد.
(٢) استثناءً من حكم الفقرة (١) من هذه المادة للجهة الحكومية -بعد موافقة الجهة المختصة بالشراء الموحد- تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات الواردة في القوائم وفقاً لأحكام النظام."

أود الإفادة بأن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، بالتعاون مع هيئة الحكومة الرقمية أبرمت اتفاقية إطارية لتوريد أجهزة الطابعات والماسحات والأحبار، وستمكن هذه الاتفاقية الإطارية الجهات الحكومية من طلب أجهزة الطابعات والماسحات والأحبار عبر (سوق اعتماد الإلكتروني) اعتباراً من تاريخ هذا التعميم، وسيقوم المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية بدعم من الهيئة بتقديم عدد من الدورات التدريبية وتوفير دليل إرشادي لكيفية تقديم طلب أجهزة الطابعات والماسحات والأحبار، على أن تطلب الجهة الحكومية نقل المبالغ اللازمة من البنود المخصصة إلى بند الاتفاقية الإطارية لتوريد أجهزة الطابعات والماسحات والأحبار رقم (٣٣٩٠٠٠١٠٢) في السوق الإلكتروني وفقاً لما تضمنته تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية، ويمكن للجهات الحكومية التواصل مع وكالة الميزانية في وزارة المالية لتفعيل هذا البند.

وتنوه الهيئة إلى أن ما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من المادة (الخامسة عشرة) المشار إليها أعلاه

هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

مدينة الرائدة الرقمية، حي النخيل، الرياض 12382
غرنطة بزنس، حي الشهداء، الرياض 12341
المملكة العربية السعودية

سيسري على المنافسات التي ستطرح اعتباراً من تاريخ هذا التعميم، وعلى المنافسات التي طرحت قبل هذا التاريخ ولم تفتح عروضها بعد، على أن يعاد طلب أجهزة الطابعات والماسحات والأحبار وفق الاتفاقية الإطارية، ويجوز للجهة الاستمرار في إجراءات التقييم والتعاقد للمنافسات التي فتحت عروضها قبل تاريخ هذا التعميم، والاستمرار في تنفيذ العقود أو الاتفاقية القائمة إلى حين إنهاؤها أو انتهائها.

وفي حال الرغبة في تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات غير المشمولة بالاتفاقية الإطارية المذكورة أعلاه؛ فللجهات الحكومية تنفيذها دون الرجوع إلى الجهة المختصة بالشراء الموحد.

أمل التفضل بالاطلاع وتوجيه من يلزم والجهات التابعة أو المرتبطة بكم بالعمل على ذلك.

وتقبلوا تحياتي.



مدير عام

محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية
رئيس مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق
والمشروعات الحكومية